تحسين بيئة الأعمال

تنفيذ الاستراتيجية الفلسطينية الوطنية للتشغيل

وثيقة مواضيعية ٠٧

خلفيّة

نظرًا إلى أنّ التشغيل في الاقتصاد الفلسطيني يعتمد إلى حدّ بعيد على المؤسسات العائلية والمتناهية الصغر والصغيرة، يُعتبَر تحفيز الشباب على العمل لحسابهم الخاص وعلى الانخراط في العمل الحرّ وريادة الأعمال وفي الشركات الناشئة وشركات الابتكار، إلى جانب الحدّ من العقبات الإدارية والإجرائية، خصوصًا في القطاعَيْن الإنتاجي والتقني، حجر الأساس في تنمية القطاع الخاص الفلسطيني وتعزيز العمل اللائق والتشغيل الكامِل والمُنتِج.

ومع الإشارة إلى تفكّك آفاق الاستثمار وانعدامها بسبب البيئة السياسية، ذكر البنك الدولي في تقييم مناخ الاستثمار للعام ٢٠١٤ بعض الجوانب الإيجابية في هذا المجال.[١] فلا يزال معدّل الفساد الصغير متدنيًا نسبيًا، كما أنّ القطاع المالي مستقرّ ويمتلك السيولة. وبالرغم من الانقسام السياسي بين الضفة الغربية وقطاع غزّة، ما زالت معظم مكوّنات الإدارة البيروقراطية تؤدي وظائفها. كذلك، أصبح التأمين ضدّ المخاطر السياسية متوفرًا بعد طول انتظار. فبعد ١١ عامًا من الخمول النسبي، يتمّ حاليًا تنفيذ برنامج التأمين ضدّ المخاطر السياسية الذي تقدّمه وكالة ضمان الاستثمارات المتعددة الأطراف بصورة نشِطة.

في الواقع، يكاد هذا النظام يبلغ قدرته الاستيعابية القصوى لجهة الالتزام والاهتمام. ويعود هذا التحوّل إلى التحسينات النسبية في بيئة الاستثمار منذ الفترة التي تلت الانتفاضة الثانية، حين أُطلِق صندوق التأمين ضدّ المخاطر السياسية للمرّة الأولى.

فلا يزال معدّل الفساد الصغير متدنيًا نسبيًا،

كما أنّ القطاع المالي مستقرّ ويمتلك السيولة.

وبالرغم من الانقسام السياسي بين الضفة الغربية وقطاع غزّة، ما زالت معظم مكوّنات الإدارة البيروقراطية تؤدي وظائفها.

١ البنك الدولي، ٢٠١٤.

الفجوات الأساسية

بحسب تقرير ممارسة أنشطة الأعمال للعام ٢٠٢٠ الصادر عن البنك الدولي، حلّت الأرض الفلسطينية المحتلّة في المرتبة ١١٧ من بين دول العالم الـ١٩٠ لجهة «سهولة ممارسة أنشطة الأعمال»، ما يُظهِر تحسّنًا ملحوظًا من نتيجة العام ٢٠١٥، حين حلّت في المرتبة ١٤٣. إلا أنّ تصنيف البلد تراجع من المرتبة ١٥٩ إلى المرتبة ١٧٣ بين العامَيْن ٢٠١٥ و٢٠٢٠ لجهة «بدء نشاط تجاري»، ومن المرتبة ٥٢ إلى المرتبة ١١٢ لجهة «دفع الضرائب». في المقابل، سُجِّل تحسّن طفيف في إصدار تراخيص البناء والحصول على الكهرباء والحصول على الائتمان والتجارة عبر الحدود وإنفاذ العقود، وتسوية حالات الإعسار. ويشدّد التقرير على أهمية الإسراع في تنفيذ الإصلاحات وتحسين الإجراءات الإدارية ومتطلبات ممارسة أنشطة الأعمال. فهذه العوامل كلّها تُعدّ ضرورية لتشجيع الاستثمارات وتوفير فرص العمل والانتقال إلى الاقتصاد المنظَّم، وبخاصة التركيز على أصحاب المشاريع من الشباب والنساء.

الجغرافيا والنوع الاجتماعي والإدماج الاجتماعي

تواجه السلطة الفلسطينية تحدّيات صعبة متعلّقة بالتشغيل وسوق العمل، خصوصًا في أوساط الشباب والنساء. وقد تفاقمت هذه المشكلة جرّاء الأثر الاقتصادي لجائحة كوفيد-١٩. لذا، توفّر الاستراتيجية الوطنية للتشغيل ٢٠٢١-٢٠٢٥ نهجًا وقائيًا وإصلاحيًا يستهدف النساء والشباب بشكل خاص. وتشمل أهداف الاستراتيجية المتعلّقة ببيئة الأعمال معالجة الإنتاجية المتدنية، وتوفير فرص عمل للرجال والنساء لحسابهم الخاص، وتشجيع الاستثمارات الخاصة في القطاعات ذات الأولوية.

تُعدّ الغالبية العظمى من الشركات الفلسطينية صغيرة الحجم، في حين أنّ المؤسسات التي تديرها نساء صغيرة وغير منظّمة في معظمها. وفي المناطق الواقعة تحت السيطرة الإسرائيلية، تتطلّب معظم المؤشرات الأساسية للشركات الناشئة، مثل الوصول إلى الكهرباء وتراخيص البناء وإنفاذ العقود، إجراءات بيروقراطية معقّدة ومسيّسة، ما يمنع المؤسسات من النمو ومن الوصول إلى الخدمات أو التسجيل. كذلك، غالبًا ما تمتنع المصارف والمؤسسات المالية عن خدمة هذه المؤسسات الصغيرة، مع أنّ الجهات الفاعلة غير الحكومية لقيت بعض النجاح في الوصول إلى أصحاب الأعمال غير المنظَّمة والريفية والمهمّشة. وفي حين أنّ أكثر من ٢٠٪ من الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا في الأرض الفلسطينية المحتلّة أسّستها نساء (وهي نسبة أعلى من جميع المناطق الأخرى التي عاينها البنك الدولي)[٢]، وجدت دراسة أخرى أنّ عددًا كبيرًا من روّاد الأعمال بشكل عام (وثلثي النساء والشباب) هم في الواقع روّاد أعمال بحكم الضرورة، وليسوا مدفوعين بالفرص. وتجدر الإشارة أيضًا إلى أنّ رائدات الأعمال النساء يافعات ولا يمتلكن الكثير من الخبرة ويحتجن إلى دعم إضافي للنجاح.

المجالات القابلة للتحسين

وتسعى السلطة الفلسطينية إلى البناء على التحسينات الأخيرة في بيئة الأعمال

عبر الالتزام بتعزيز بيئة الأعمال القانونية والتنظيمية كوسيلة أساسية لتحفيز النمو والاستثمار القائمَيْن على كثافة فرص العمل.

وسيتمّ التركيز بشكل خاص على تعزيز الاستثمارات

عبر تسهيل إجراءات ومتطلبات تسجيل الشركات - بما في ذلك الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا الحديثة - وتوحيد الشروط المرجعية للتسجيل والترخيص، وإصلاح إجراءات تسجيل الملكية وبراءات الاختراع بالتماشي مع الممارسات الدولية الفضلى.

وستُعطى الأولوية القصوى لتعديل قانون معاصر للشركات وإقراره.

٢ البنك الدولي، النظام البيئي لشركات التكنولوجيا الناشئة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

المخاطر والتحديات

بالرغم من جهود السلطة الفلسطينية الرامية إلى تعزيز مناخ الأعمال وتحفيز الاستثمارات الخاصة، تؤدّي التدابير الإسرائيلية المستمرّة، مثل إقفال الطرقات والمعابر والتحكّم بالمواد الأولية والموارد، إلى رفع تكاليف النقل والإنتاج وتُضعِف التنافسية الاقتصادية الفلسطينية. وفي ظلّ هذه الظروف، من غير المفاجئ أن تكون مستويات الاستثمار متدنية، خصوصًا مع تقييد حركة الأشخاص والسلع في قطاع غزّة.

النتائج المرجوّة

١. تطوير الأُطُر القانونية والمؤسسية لتسهيل ممارسة أنشطة الأعمال وتحفيز الاستثمارات الخاصة.

ستتمّ مراجعة قانون المدن والمناطق الصناعية الحرة في المنطقة الفلسطينية المحتلة وتعديله ووضع اللمسات الأخيرة على لائحته التنفيذية. كذلك، سيتمّ تطوير قانون المنافسة وإقراره ووضع اللمسات الأخيرة على لائحته التنفيذية. وبالإضافة إلى إقرار قانون الهيئة الوطنية للاعتماد والجودة والنوعية، ستتمّ مراجعة قانون المواصفات والمقاييس الفلسطينية، بما يضمن تعزيز التنافسية وتحسين مكانة المنتجات المحلّية في السوق. وفي حين أنّ إجراءات الترخيص والتسجيل متطوّرة ومُمكننة، سيتمّ تحديث قانون تنظيم أعمال الوكلاء التجاريين.

المؤشرات

- ستتقدّم المنطقة الفلسطينية أربع مراتب في مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال (البنك الدولي) بحلول العام ٢٠٢٣.
- ستتحسّن مكانة المنطقة الفلسطينية المحتلة في مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال عبر الحصول على ٦٢ نقطة على الأقل بحلول العام ٢٠٢٣.
- ستصبح المنطقة الفلسطينية المحتلة من بين الدول العشر الأولى التي تنفذ أكبر عدد من الإصلاحات في مجال الأعمال بحلول العام ٢٠٢٥.
- نسبة الزيادة السنوية في حجم الاستثمارات في الشركات الناشئة، مصنّفة بحسب القطاع ونوع الشركة.
- نسبة الزيادة السنوية في عدد الشركات المسجّلة لدى وزارة الاقتصاد الوطني، مصنّفة بحسب نوع الشركة.

التمويل المقترح

١٠٠٠٠٠ دولار أميركي

لإجراء تعديلات وإصلاحات

في الإطار القانوني والتنظيمي للأعمال من أجل الحدّ من كلفة إنشاء الأعمال وممارستها، بما في ذلك التعافي من أزمة كوفيد-١٩.

مليون دولار أميركي

للاستثمار في البنية التحتية

(بما في ذلك أنظمة وشبكات تكنولوجيا المعلومات)، من أجل دعم الإصلاحات الجديدة وتدريب الموظفين وتطوير إجراءات أعمال جديدة، إلخ.

٨٠٠٠٠ دولار أميركي

لأنشطة التوعية

بالإطار القانوني والتنظيمي الجديد.